

ريادة الأعمال في قطر

الجهود المبذولة والتمويل

إعداد
د. خالد شمس عبدالقادر
استاذ مشارك
جامعة قطر

المحتويات

2.....	أهمية ريادة الأعمال
2.....	الجهود المبذولة في قطر لتشجيع ريادة الاعمال
3.....	تمويل مشاريع ريادة الاعمال
3.....	أولاً: التمويلات الشخصية
3.....	ثانياً: المساندة من مؤسسات حكومية
3.....	ثالثاً: التمويلات البنكية
4.....	رابعاً: التمويل بالأسهم
4.....	الخاتمة

لاشك أن موضوع ريادة الأعمال هي من الموضوعات ذات الأهمية العظمى لأي اقتصاد. وقد برز هذا الموضوع على الأخص في الاقتصاديات الرأسمالية نظرا لوجود البيئة المشجعة القائمة على حضور رأس المال والمنافسة المفتوحة وتكافؤ الفرص في اطلاق الأعمال. ويلاحظ اليوم أن معظم الشركات في الاقتصاديات الرأسمالية، والتي اخذت بعدا عالميا، ما كانت إلا عبارة عن افكار شق اصحابها بها الطريق نحو الريادة بابرزها و تطويرها حتى اصبحت من كبريات العلامات التجارية في العالم. فنرى مثلا شركات سيارات تحمل أسماء افراد مثل رولزرويس وفورد وتويوتا. وشركات ملابس مثل باربريس وفيرساجي، وشركات كمبيوتر مثل دل ومايكروسفت لبل جيت، وشركات حقائب مثل لويس فوتان وجوشي، وشركة طيران مثل بوينج، الخ. كلها بدأت بأفكار وفرص استثمارية لافراد بدأوا بمشاريع صغيرة وتطورت عبر الزمن.

كما وتتعاظم منفعة تلك الشركات في الاقتصاد من ناحية انها تصبح من الضخامة بحيث ان المالك الاصلي المؤسس لا يستطيع تحمل اعباء ادارتها وضمن استمرارها بنفسه، فتتحول تلك المشاريع الى شركات مساهمة ذات ادراة محترفة واداء منظم وقدرة على استقطاب التمويل لزيادة التوسع والانتاج والتسويق.

كما وينصب الاهتمام في دعم بيئة نمو مشاريع ريادة الاعمال بسبب اهميتها في ايجاد فرص الاستثمار للشباب بدلا من انتظارهم الوقت الطويل للتوظيف. فضلا عن ان هذه المشاريع هي التي ستستقطب التوظيف بشكل تدريجي بمجرد انشائها، وستساعد على تقليل البطالة في سوق العمل. وخلال الأزمة المالية في 2008، قامت بعض الدول الأوروبية بتشجيع التوجه إلى ريادة الأعمال كوسيلة لتقليل مشاكل البطالة الناجمة عن الأزمة وذلك بإيجاد طرق التدريب والوعي ولفت الانتباه الى كيفية اقتحام هذا العالم من قبل الشباب والمبادرة بالمشاريع.

وفي اقتصادنا القطري، تتأكد الحاجة إلى تشجيع ريادة الأعمال. وتأتي أهمية تشجيع ريادة الأعمال للاقتصاد القطري من عدة جوانب، منها:

- بث ثقافة المبادرة وريادة الأعمال بتوفير الدعم المتكامل
- تقليل تفضيل الشباب الأوحده للتوظيف في القطاع الحكومي الذي لازال يستقطب الشباب وخريجي الجامعات بسبب ارتفاع الرواتب الحكومية على حساب توجههم نحو انشاء المشاريع
- بما ان الحكومة هي المحرك الأكبر للنشاط الاقتصادي فلا بد من اشراك القطاع الخاص لتحمل عبء التنمية الاقتصادية. وريادة الأعمال هي البذرة المكونة للقطاع الخاص لما لها من توجهات ابتكارية وخلاقة في السوق.

الجهود المبذولة في قطر لتشجيع ريادة الأعمال

وإذا ما نظرنا الى الجهود المبذولة في هذا الصدد، سنرى مدى توافر البيئة التي تستقطب ريادة المشاريع في قطر وتحتضن الأعمال الناشئة فيها. ونلاحظ أن قطر عملت الكثير من أجل توفير البنية الأساسية الهامة لتشجيع مشاريع ريادة الأعمال. فنرى ان البيئة اصبحت تتميز بالآتي:

- تبوأ قطر مكانة متقدمة في تقرير التنافسية الذي اصدره منتدى الاقتصاد العالمي سنة 2014/2013 حيث جاءت قطر في المرتبة 13 عالميا. ويركز التقرير على معايير مهمة تتعلق بالكفاءة والجودة المؤسسية واستقرار الاقتصاد الكلي وكفاءة عمل سوق السلع وقلة الفساد الإداري ومستوى عالي من الأمان.
- كما تبوأ قطر في التقرير نفسه الترتيب الأول من ناحية سهولة الحصول على قروض من القطاع البنكي.
- تم انشاء عدة مؤسسات تابعة لدوائر ومؤسسات حكومية بالدولة وترتكز على جانب تقديم خدمات التدريب وصقل خطة المشاريع ودراسة الجدوى، وكذلك اعطاء الدعم التمويلي. كما عملت بعض تلك المؤسسات على انشاء حاضنات لمشاريع رواد الأعمال بكافة التجهيزات. كما وتساعد تلك المؤسسات على تقليل فترة ترخيص المشروعات من قبل الاجهزة الحكومية كالبليدية ووزارة الأعمال والدفاع المدني. وهذه المؤسسات الحكومية تتمثل في: بنك قطر للتنمية، ومشاريع قطر، وصندوق الانماء الاجتماعي، ومركز ريادة الأعمال بجامعة قطر، وصلتك، وواحة العلوم والتكنولوجيا بمؤسسة قطر. وينصب عمل تلك المؤسسات على التركيز على تثبيت الفكرة الاستثمارية وتطويرها وتقييمها ووصل المبتدئين من المبادرين بالأعمال مع الخبراء وقدامى رجال الأعمال. ثم تنفيذ تلك المشاريع على أرض الواقع، مع توفير الدعم المالي للمشروع.

وبالرغم من هذه الجهود فإن التطوير وتذليل الصعاب لا بد ان يستمر. فتوفير مناخ مناسب ومشجع لريادة الأعمال يجب أن يعمل بشكل أكبر في تقليل الاجراءات وكذلك الوقت والفترة اللازمة للترخيص لها. وقد احتلت قطر المرتبة 88 من ناحية الاجراءات في تقرير التنافسية، كما وجاءت قطر في نفس التقرير في المرتبة 43 من ناحية عدد الأيام المطلوبة للترخيص بمزاولة الأعمال. ولهذا نقترح أن يتم تحديث نظم ترخيص الاعمال أو أن يتم تجميعه بنظام واحد وذلك لاحداث قفزة نوعية في قطر بشأن الاجراءات والفترة المطلوبة لترخيص الاعمال.

كما وإن هناك جهود تصب نحو التعامل مع بعض معوقات انشاء الأعمال في قطر مثل زيادة التكلفة الإيجارية للمحال والمكاتب الادارية والمنشآت الصناعية. فهي لازلت تمثل عائقا مهما أمام مشاريع ريادة الاعمال وخاصة الصغيرة منها. لذا فإن مواجهة تلك المعوقات من شأنها ان تعمل على خلق بيئة ومناخ افضل لاستقطاب الاعمال في قطر.

تمويل مشاريع ريادة الأعمال

يعتبر تمويل المشاريع الناشئة من أهم الموضوعات التي تقف أمام المبادرين بالأعمال. وخاصة في مراحل المشروع الأولى.

وتتميز المرحلة الأولى لمشاريع ريادة الأعمال بأنها الأهم من ناحية اختيار الفرص الاستثمارية وتأطيرها في خطة مشروع وأيضا قدرة المشروع على جذب التمويل. فكلما كانت فكرة المشروع يلفها الغموض في الأداء المتوقع للمشروع وقدرته على الانطلاق في السوق كلما كان التمويل من مصادر خارجة عن التمويل الشخصي صعبا، وذلك بسبب مخاطر عدم النجاح ومخاطر عدم القدرة على السداد وعلى تحقيق عوائد على رأس المال المقدم للتمويل. وبالتالي قد يكون هناك نوع من الاعتماد على التمويل الشخصي في المراحل الأولى.

أولا: التمويلات الشخصية

إن التمويل الشخصي وخاصة في المراحل الأولى للمشروع قد يكون محدودا وغير كاف. وفي ظل عدم توافر فرص بديلة أخرى، قد يضطر رائد الأعمال الى ان يذهب الى تمويلات شخصية من أفراد الأسرة والأصدقاء وأصحاب رؤوس الاموال في شكل قروض أو مشاركة في ملكية المشروع. وعادة، فإن التمويل الشخصي له تكاليف اجرائية، حيث يحتاج طالب التمويل الى مزيد من جهد الاقتناع وتوسيع دائرة الاتصال من اجل جلب المبالغ المطلوبة.

وبالنسبة للقروض الشخصية، سيكون رائد الأعمال تحت بعض الضغوط، حيث ان التمويل بالدين الشخصي وإن كان يخلق مسؤولية على رائد الأعمال تحته بشكل مستمر على المثابرة لانجاح المشروع من أجل السداد، إلا ان عملية السداد تكون صعبة خاصة في بدايات عمر المشروع، وبالتالي يحتاج رائد الأعمال الى المطالبة المستمرة بتقليل شروط الدين.

وكطريقة أخرى، فإن المشاركة في نسب الملكية قد تكون افضل من التمويل بالدين الشخصي بسبب قلة الضغط النفسي على رائد الأعمال مقارنة بالتمويل بالدين، وأيضا بسبب أن المشاركة ستتيح دخول خبرات تدعم المشروع من الممولين المشاركين. وكلما توسعت دائرة المشاركين في التمويل كلما استدعى دعم الخطة واطهارها بشكل مقنع ومجذب للمشاركة والتمويل.

ثانيا: المساندة من مؤسسات حكومية

استشعارا بأهمية مشاريع ريادة الأعمال في الاقتصاد والمنافع العظيمة التي سبق وان تحدثنا عنها، فإن دولا كثيرة ومنها دولة قطر وضعت في خطتها التنموية المتعلقة بالقطاع الخاص برامج وصناديق دعم عديدة، كما أنشأت مؤسسات (تم ذكرها فيما سبق) لتساعد في تنمية مشاريع ريادة الأعمال وصقل جودتها كما ونوعا.

إن كل عملية اجتماعية واقتصادية تصب في رعاية ودعم مشاريع ريادة الأعمال فهي نوع من الاستثمار، ومن شأنها ان تقلل من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الفاشلة التي قد تخرج للاقتصاد في القطاعات المختلفة دون جدوى حقيقية. إن توفير هذه التكاليف على الاقتصاد وعلى الدولة ستكون اقل بكثير من تكاليف برامج الدعم المقدمة وذلك من عدة اوجه:

- إن تقديم المعلومات والتدريب اللازم بصقل خطة المشاريع وانشاء حاضنات اعمال مستقل من ظاهرة الفشل الذي قد يؤدي الى الاحباط، والذي من شأنه أن يقلل من إفراز مشاريع اعمال غير آمنة قد تلحق ضياعا للأموال لأصحابها وتقل الثقة بهم في دعمهم ماليا. كما وقد تؤثر سلبا على الحركة والنشاط الاقتصادي لو كثرت ظاهرة فشل مشاريع ريادة الأعمال في المجتمع.
- أن هذا التمويل (أي الدعم والتمويل الحكومي) يُعد من الأهمية بمكان من حيث أنه يقلل من التكاليف الأولى لمشاريع ريادة الأعمال. وذلك بسبب ان المشاريع تكون ذات عوائد قليلة او معدومة خاصة في المراحل الأولى من عمرها والتي تحتاج إلى انفاق رأسمالي كبير.
- أن التمويل (الدعم والتمويل الحكومي) سيبكر ويعجل من حصول تلك المشاريع على تمويل بنكي، حيث ان مخاطر الفشل ستكون تقلصت بالدعم في المراحل الأولى من قبل المؤسسات الحكومية المختصة بدعم مشاريع ريادة الأعمال، ومن ثم سنأتي البنوك للتمويل دون تأخر في المراحل اللاحقة بعد ان تنتهى المشاريع المرحلة الأولى في انشائها وشق طريقها نحو الثبات والتوسع.

ثالثا: التمويلات البنكية

بسبب مخاطر المراحل الأولى وعدم وضوح الرؤية تنفر البنوك من التمويل المباشر لمشاريع ريادة الأعمال، أو أن البنوك قد تقدم تمويلا ولكن يكون مثقلا بالضمانات والكفالات والشروط المعقدة. وقد لا يجد رواد المشاريع تلك الضمانات لتوفيرها للبنوك، وهذا من شأنه ان يثبط عزيمتهم في نقل تلك الأفكار الى سوق العمل وبما يفيد الاقتصاد.

لذلك فإن البنوك عادة لا تأتي إلا في المراحل اللاحقة وبعد تموضع المشاريع في السوق بشكل واضح مع وجود تدفقات نقدية، وبعد التأكد من مدى نمو المشروع ونمو أعماله وجاهزيته وقوة إطاره المؤسسي والإداري والمحاسبي.

والجدير بالذكر أن برنامج ضمين المصمم من قبل بنك قطر للتنمية يعد من البرامج الفاعلة التي قد تأتي بالبنوك من المراحل الأولى في المساهمة التمويلية في المشروع، وذلك بعد توفير الضمان على هذه المشاريع من قبل البرنامج. وهذا البرنامج اوجد آلية مبتكرة لتقليل المخاطر التي تتحسها البنوك فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة، مما سيزيد الإقبال على التمويل من قبل البنوك بطمأنينة أكبر. ويتضمن البرنامج نسبة من التمويل الممنوحة تصل الى 85% من قيمة التمويل وبما لا يتجاوز 15 مليون ريال قطري.

رابعاً: التمويل بالأسهم

عادة تأخذ الشركات الصغيرة والمتوسطة مدى زمنياً للنمو الى أن تصل إلى المرحلة التي يمكن ان تتحول خلالها الى شركة مساهمة وتدرج بالبورصة، وذلك بعد استكمال متطلبات الادراج التي تتعلق بمدى ربحية الشركة وانظمة التدقيق والمحاسبة والافصاح المعمول بها. فهناك الكثير من الشركات التي حققت النجاحات الكبيرة واكتسبت السمعة الجيدة في الاسواق ثم استطاعت ان تتحول الى شركات مساهمة وحققت مبتغاهها في النمو عن طريق توسيع القدرة التمويلية باصدار الأسهم. وفي قطر هناك شركات مساهمة الآن كانت مقفلة الملكية بين افراد معينين من رواد الأعمال نجحوا في تحويل مشاريعهم الى شركات مساهمة.

وتجدر الإشارة الى ان بورصة قطر قد اعلنت انها ستنشئ بورصة للشركات الناشئة بعد استكمال الاطار التنظيمي لتلك البورصة. كما أن هناك تعاون بين بورصة قطر وقطر للمشاريع لإدراج مشاريع الأعمال التي حضنتها ودعمتها قطر للمشاريع ضمن معاييرها لتسهيل لها عملية الادراج بالبورصة. ولا شك أن هذه المبادرة ستأخذ بيد مشاريع ريادة الأعمال الناجحة منذ نشوئها واحتضانها لتتوسع بأعمالها الى ان تدرج في البورصة، وتكون لها فرصة الانطلاقة الكاملة بما يخدم الاقتصاد القطري.

الخاتمة

إن مشاريع ريادة الأعمال وزيادة المبادرين فيها هي عملية متكاملة ولا يمكن التركيز على جانب الاعداد والرعاية فيها فحسب وبمؤسسات قد تعترضها الازدواجية في شكل الدعم أو قد تصب مخرجات جهودها في قطاع واحد. فالتنوع في الدعم في كل المراحل وتنوع المخرجات حسب الأولويات المطلوبة للاقتصاد لا بد ان يستمر. فالجهود في هذا الخصوص يجب أن يتوجه الى التكامل. كما ويجب ان لا ننسى الجوانب الأخرى التي تعزز البيئة والمناخ المناسب والمشجع لظهور ونمو المشاريع، مثل السيطرة على التكاليف الايجارية وتطوير البنية التحتية ونظم المواصلات والقوانين التنظيمية وتسهيل الاجراءات ودعم الاتصال المعلوماتي التكنولوجي وتوفير الأمان ومكافحة الفساد.